البنتاغون: الهجوم التركي على عفرين أوقف العمليات ضد «داعش»

أردوغان: من الآن عملياتنا العسكرية ستمضي بشكل أسرع

البديل الألماني في دمشق

عناصر من مقاتلي المعارضة السورية

- تركيا تقيم مخيمات لإيواء 170 ألفاً في 9 مواقع قرب إدلب
- موسكو تدعو لتحقيق دولي «نزيه» حول الكيماوي في سوريا
- الجيش الروسي يعرض على المعارضة «خروجاً آمناً» من الغوطة
- وفد من حزب البديل الألماني اليميني يلتقي أنصار الأسد في دمشق

عواصم – «وكالات»: أقرت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، بأن الهجوم الذي تشنه تركيا ضد وحدات حماية الشعب الكردية السورية التي تساندها الولايات المتحدة في منطقة عفرين، أثر على الحرب ضد تنظيم داعش، وأدى إلى «توقف عمليات» في شرق سوريا.

وقال المتحدث باسم البنتاغون الكولونيل روبرت مانينغ للصحافيين إن التوقف يعني أن بعض العمليات البرية لقوات سوريا الديمقراطية، وهي تحالف مدعوم من الولايات المتحدة وتهيمن عليه وحدات حماية الشعب الكردية، «عُلقت مؤقتاً».

وأضاف أن الضربات الجوية التي ينفذها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش لم تتأثر، وأن قوات سوريا الديمقراطية مازالت تسيطر على الأراضي التي استعادتها من التنظيم الإرهابي.

من ناحية أخرى صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن العملية التي تقودها القوات التركية ضد منطقة عفرين التي يسيطر عليها المسلحون الأكراد في محافظة حلب السورية نجحت في السيطرة على 700 كيلومتر مربع.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية الرسمية للأنباء عن أردوغان قوله: «طهرنا 700 كيلومتر مربع في عفرين السورية من التنظيمات الإرهابية، وهذه المساحة باتت تحت سيطرتنا».

كان الجيش التركي أطلق في يناير الماضي عملية ضد منطقة عفرين.

وقالت تركيا: «إن العملية تهدف إلى إقامة منطقة آمنة بعمق 30 كيلومترا في شمال سوريا».

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تعتبر المسلحين الأكراد في سوريا فرعا لمنظمة «حزب العمال الكردستاني» التي تنشط في مناطق بجنوب شرق تركيا، وتصنفها أنقرة على أنها منظمة إرهابية انفصالية.

وأكد أردوغان أن العملية «ستمضي بشكل أسرع من الآن فصاعداً».

وحول ما أعلنه الشهر الماضي من أنه سيتم فرض حصار على منطقة عفرين لوقف الدعم عن المسلحين، قال أردوغان «إن الحصار سيبدأ بعد السيطرة على كل من جنديرس وسد ميدانكي».

وأكد مقتل 41 جندياً تركياً و159 من مسلحي المعارضة السورية المدعومين من أنقرة في العمليات، في مقابل «تحييد 2872 إرهابياً».

كما قالت مصادر دبلوماسية تركية «إن أنقرة ستقيم مخيمات لإيواء 170 الف شخص في 9 مواقع قرب إدلب السورية وفي منطقة تحت سيطرة تركيا بشمال سوريا».

وتسيطر تركيا وحلفاؤها من مقاتلي المعارضة السورية على مساحة من الأرض إلى الشرق في سوريا تمتد من المنطقة المحيطة باعزاز إلى نهر الفرات.

من جانب آخر قال المتحدث الصحافي باسم الرئاسة الروسية، ديميتري بيسكوف، إن «الاستنتاجات حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا يمكن أن تصدر بعد إجراء تحقيق دولي».

وأضاف بيسكوف، لوكالة «سبوتنيك» الروسية اليوم الثلاثاء، أن «الاستنتاجات حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا يمكن أن تصدر فقط عن مجموعة، دولية بعد إجراء تحقيق في هذه الحالات».

وتابع «روسيا تدعو باستمرار لمراقبة الوضع حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، إلا أنها تواجه صعوبات في كل مرة». وكما أكد أن الجانب الروسي يرى أنه من غير المقبول استخدام الأسلحة الكيميائية، وفي كل مرة تظهر فيها شكوك مماثلة تبادر بالدعوة لإجراء تحقيق دولي نزيه في هذه الحالات.

وقال «للأسف كل مرة نواجه عدم رغبة شركائنا إجراء تحقيق دولي ممائل، ونرى أن الأساس الوحيد الذي يمكن أن يكون سببا لأي اتهامات في استنتاجات لجنة دولية».

وفي رده على سؤال حول إمكانية استخدام واشنطن القوة في سوريا، «علينا أن نأمل بألا تقع تصرفات تزيد من انتهاك القانون الدولي».

كما عرض الجيش الروسي على مقاتلي المعارضة في منطقة الغوطة الشرقية السورية الخروج الآمن لهم ولأسرهم من الجيب المحاصر.

وذكر الجيش في بيان أنه سيوفر الانتقالات وممرا آمنا لمقاتلي المعارضة الذين يوافقون على المغادرة كما سيضمن لهم الحصانة من الملاحقة القضائية.

وأضاف البيان أنه «يمكن لمقاتلي المعارضة الذين سيغادرون المنطقة مع أسرهم أخذ أسلحتهم الشخصية معهم».

يأتي هذا بينما تواصل قوات النظام السوري التوغل إلى عمق الغوطة الشرقية، وأصبحت تسيطر على نحو 40 في المئة من أراضيها.

من جهة أخرى توجهت مجموعة من ساسة حزب البديل لأجل ألمانيا «إيه إف دي» اليميني الشعبوي إلى دمشق من أجل تأكيد مطلب حزبها بإعادة اللاجئين السوريين الذين يعيشون في ألمانيا إلى موطنهم.

ونشر نواب برلمانيون من حزب البديل أمس الثلاثاء على صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً يظهرون فيها في اجتماع مع مفتي سوريا أحمد بدر الدين حسون الموالي لنظام بشار الأسد.

وذكرت دوائر من الحزب أن نواب البرلمان الألماني والبرلمان المحلي عن حزب البديل اطلعوا قيادة الحزب بشكل مسبق عن الغرض من سفرهم إلى سوريا، يذكر أن شريكهم في الاجتماع، المفتي الموالي للنظام، كان قد هدد في عام 2011 بأن بلاده سوف ترسل انتحاريين إلى أوروبا وأمريكا في حال حدوث تدخل غربي.

وبحسب البيانات، شارك في وفد حزب البديل النائب بالبرلمان الألماني فرانك باسمان المتحدر من ولاية سكسونيا-أنهالت، والنائب يورغن بول من ولاية تورينغن، وأودو هملغرام وهارالد فيل من ولاية شمال الراين-فيستفاليا، وكذلك نواب من البرلمان المحلي من الولاية ذاتها.

وكان حزب البديل اليميني الشعبوي قد طالب في نوفمبر الماضي في البرلمان الألماني بأنه ينعين على الحكومة الاتحادية بدأ مفاوضات مع القيادة السورية بشأن إعادة اللاجئين، وردا على ذلك اتهم نواب من أحزاب أخرى اليمينيين الشعبويين بـ«السخرية والنفاق».

يشار إلى أن أغلب السوريين الذين لجأوا إلى ألمانيا هم من معارضي الرئيس بشار الأسد.

مصر تجري استعدادات مكثفة لتصويت مواطنيها بالانتخابات الرئاسية في 139 دولة

إحباط محاولة اقتحام كابينة قيادة طائرة مصر للطيران في عُمان

أحمد أبوزيد

القاهرة – «وكالات»: أفاد التليفزيون المصري بأنه تم أمس الثلاثاء إحباط محاولة لاقتحام كابينة قيادة طائرة تابعة لشركة «مصر للطيران».

ونقل الموقع الإلكتروني للتلفزيون عن مصادر، لم يسمها، أن أحد الركاب أصيب بحالة هياج وقام بالاعتداء على طاقم الطائرة وحاول اقتحام كابينة الطائرة.

وأضاف: «تم السيطرة على الموقف وعادت الطائرة إلى مطار سلطنة عمان بسلام».

من ناحية أخرى تجري الخارجية المصرية استعداداتها للإعداد لتصويت المصريين في 139 دولة حول العالم أيام 16 و17 و18 مارس الجاري، حيث يتم إجراء دورات تدريبية مكثفة لنحو 140 عضوا من أعضاء وزارة الخارجية الذين سيتم إيفادهم إلى بعثات الكثافة التصويتية بالخارج للمعاونة في إدارة العملية الانتخابية.

ويقوم مهندسو الدعم الفني التابعين لوزارة الاتصالات بتدريب الموفدين من وزارة الخارجية إلى اللجان الفرعية على استخدام نظم التشغيل ومحاضر فتح اللجان والفرز المستخدمة في العملية الانتخابية وإجراءات تسجيل الناخبين.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية أحمد أبو زيد أن أعمال الدورة الأولى لمجموعة المتدربين بدأت صباح أمس، حيث افتتح أعمالها السفير حمدي سند لوزا نائب وزير الخارجية للشئون الإفريقية والقاضي ياسر المعبدي عضو الهيئة الوطنية للانتخابات ورئيس اللجنة العامة المشرفة على اللجان الفرعية لتصويت المصريين في الخارج والسفير اسماعيل خيرت مساعد وزير الخارجية للشئون المالية والإدارية.

وحول الجهود التي تضطلع بها وزارة الخارجية للإعداد لمشاركة المصريين بالخارجية في العملية الانتخابية، أشار المتحدث باسم الخارجية إلى أن الأسابيع الماضية شهدت جهودا مكثفة اتصالا بموافاة بعثات مصر الدبلوماسية والقنصلية التي تستضيف مقارا انتخابية بالخارج بأجهزة تابلت حديثة يتم الاعتماد عليها لقراءة الرقم القومي أو جواز السفر المميكن للناخب، بالإضافة إلى تجهيز وحدات الحاسب الآلي المتوفرة لدى السفارات ببرامج مخصصة لإدارة العملية الانتخابية، وتشكيل غرفة عمليات على مدار الساعة بوزارة الخارجية لمتابعة سير العملية الانتخابية بالسفارات والتعامل مع أية صعوبات أو مشاكل لوجيستية قد تواجه البعثات ونقل شكاوى واستفسارات المواطنين التي قد ترد إلى الهيئة الوطنية للانتخابات أو مجموعة الدعم الفني المنبثقة عن الهيئة.

الكنيست يصادق على خصم مخصصات «الشهداء والأسرى» من عائدات الضرائب

«التحرير الفلسطينية»: القرصنة الإسرائيلية على الأموال انتهاك صارخ للاتفاقيات

هدم منشآت فلسطينية في القدس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أفادت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) أمس الثلاثاء بأن الكنيست الإسرائيلي صادق بالقراءة الأولى على اقتراح قانون يهدف إلى «اقتطاع مخصصات ذوي الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال من عائدات الضرائب الفلسطينية».

وينص اقتراح القانون، بحسب ما أوردته «عرب 48»، على خصم هذه المخصصات من أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وينص المقترح على أن يخصم وزير المالية الإسرائيلي من أموال الضرائب «المبالغ التي تحولها السلطة الفلسطينية إلى ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين».

وجاء في تفسير اقتراح القانون، أن السلطة الفلسطينية تحول 7% من ميزانيتها، التي تمول بجزئها الأكبر من المساعدات الأمريكية والأوروبية، لدفع رواتب وتمويل للأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات خلال فترة سجنهم وبعد إطلاق سراحهم، ودفع مخصصات لعائلات الشهداء والجرحى.

وجاء أن قيمة هذه المدفوعات تقدر بنحو 1.1 مليار شيكل (300 مليون دولار).

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تقوم بجباية العائدات الضريبية نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل ما نسبته 3 في المئة.

من جهة أخرى هدمت آليات تابعة للسلطات الإسرائيلية أمس الثلاثاء، عدة منشآت فلسطينية في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى بمدينة القدس، حسبما أفادت وكالة «قدس برس» الفلسطينية.

وقال مركز «معلومات وادي الحلوة»، إن «آليات بلدية الاحتلال هدمت غرفة تستخدم كمكتب وسور وبوابة للمواطن محمد عودة ببلدة سلوان».

وحسب الوكالة، تستهدف البلدية الإسرائيلية في القدس، الأحياء العربية في المدينة بالهدم وتوزيع إخطارات هدم، تحت حجة عدم الترخيص أو عدم دفع الضرائب، وتجبر المواطنين في بعض الأحيان على هدم منازلهم، أو دفع تكاليف عملية الهدم للمنازل والمنشآت.

وكان مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (بتسيلم) ذكر أن عام 2016 شهد عددا قياسيا من منازل الفلسطينيين التي هدمتها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأضاف في تقرير أصدره العام الماضي، أن السلطات الإسرائيلية هدمت 88 منزلا سكنيا و48 مبنى شرقي القدس.

من ناحية أخرى اعتبر الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، القرصنة الإسرائيلية على الأموال الفلسطينية، انتهاكا صارخا لكافة الاتفاقيات الموقعة، وهي سرقة للأموال الفلسطينية يقوم بها الاحتلال.

وقال مجدلاني، في بيان، بحسب وكالة «وفاء» الفلسطينية للأنباء أمس الثلاثاء، إن «مصادقة الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الأولى على اقتراح قانون يهدف إلى اقتطاع مخصصات ذوي الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال، من عائدات الضرائب الفلسطينية، يتنافى مع التزامات إسرائيل في اتفاقات أوسلو، فهي ملزمة بنقل الأموال الى السلطة الفلسطينية دون قيد أو شرط، وهذا القانون يناقض بوضوح التزامات إسرائيل بهذه الاتفاقيات الدولية، إذ أن الحديث عن أموال الضرائب التي قامت إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وهي أموال من حق الشعب الفلسطيني، وليست تبرع من الاحتلال».

وأضاف: «يقتضي الوضع الطبيعي أن تقوم حكومة الاحتلال بتعويض الشعب الفلسطيني عن كل ما لحق به من إيذاء جسدي ونفسي، وما تكبده من خسائر اقتصادية على مدار سنوات احتلال أراضيه، وأن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي هي مقاومة مشروعة وفق القانون الدولي».

وأشار إلى أن هذا القانون يأتي ضمن سياسات التصعيد الخطير التي تنتهجها حكومة اليمين المتطرف، ضد الشعب الفلسطيني بهدف ترسيخ الاحتلال وقمع الشعب الفلسطيني وسد الأفق أمام أي تسوية سياسية.

ودعا إلى إعادة النظر في آلية جمع العائدات الضريبية لفك الارتباط مع الجانب الإسرائيلي، مشيرا إلى أن اتفاق باريس الاقتصادي برمته وسائر الاتفاقيات المرحلة الانتقالية، لم تعد مقبولة وينبغي التخلص منه.

من جانب آخر كشف نادي الأسير الفلسطيني أمس الثلاثاء عن قيام إدارة معتقل «عتصيون» الإسرائيلي جنوب مدينة القدس المحتلة بتقديم أطعمة منتهية الصلاحية للمعتقلين المتواجدين فيه.

ونقلت محامية نادي الأسير جاكلين الفرارجة عن المعتقلين خلال زيارتها لهم مساء أمس الإثنين، «أن إدارة المعتقل زودتهم بأطعمة منتهية الصلاحية وهي عبارة عن معلبات وقطع من الجبنة».

كما أكدت المحامية أنها اطلعت على بعض المعلبات وكان تاريخ صلاحيتها هو 2018/2/27.

وأفاد المعتقل عيسى جبرين من بيت لحم أن غالبية المعتقلين تناولوا جزءا منها قبل أن يكتشفوا ذلك بسبب جوعهم ونقص كميات الطعام، خاصة أن الطعام الذي كان متوفرا هو شرائح من الخبز الناشف، وعلبة لبنة صغيرة، لا تكفي لتناولها على ثلاث وجبات.

وأوضح المعتقلون أن هذه الأطعمة غالبا ما تكون خاصة بجنود جيش الاحتلال، إلا أنه وعلى ما يبدو أنهم بدلا من أن يقوموا بإتلافها قدموها للمعتقلين.